العلاقات الإيرانية – العثمانية 1848-1896 وأثرها على أوضاع العراق الاقتصادية

منال لؤي سعدي أ.م. د أحمد كاظم البياتي

Received: 15/11/2021 Accepted: 18/11/2021 Published: 2022

العلاقات الإيرانية – العثمانية 1848-1896 وأثرها على أوضاع العراق الاقتصادية

منال لؤي سعدي أ.م. د أحمد كاظم البياتي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
M.loay-sadee@gmail.com A.kazeem.m6@gmail.com

مستخلص البحث:

تعد دراسة العلاقات الإيرانية - العثمانية من الدراسات المهمة في تاريخ العراق الحديث, لاسيما مع تسنم ناصر الدين شاه القاجاري العرش في إيران أواخر القرن الثامن عشر الذي يعد ذلك الوقت بداية الهدوء بين الجانبين, وبطبيعة الحال قد انعكست سياسة البلدين على ولايات العراق في مختلف الجوانب لاسيما الاقتصادية منها, إذ شهد العراق خلال المدة 1848-1896 انعكاس تطورات العلاقات الإيرانية – العثمانية التي أثرت بشكل مباشر في أوضاعه الاقتصادية, منها ما كانت نتائجه ايجابية لما تركته تلك العلاقات من توقف للصراع والنشاط الحربي لكلا الدولتين التي كان العراق فيها ساحة للصراعات الإيرانية - العثمانية, فضلاً عما نتج عن ذلك من آثار طيبة في المجالات الاقتصادية والتعاون التجاري, لذا قُسم البحث إلى مبحثين رئيسيين, اهتم المبحث الأول بدراسة تجارة إيران مع ولايات العراق العثمانية وما تركته من أثر على الأوضاع الاقتصادية في ولايات العراق, بينما ركز المبحث الثاني على دراسة سياسة الضرائب المالية وانعكاساتها على العراق.

الكلمات المفتاحية: ولاية بغداد, معاهدة ارضروم, الضرائب, الزوار الإيرانيين

المبحث الأول

تجارة إيران مع ولايات العراق العثمانية

كانت التجارة في ولايات العراق العثمانية قد تعرضت إلى شيء من التدهور حتى عقد معاهدة ارضروم الثانية عام 1847م بسبب الصراع الذي كان قائماً قبل تلك المعاهدة بين العثمانيين والصفويين, وإخضاع تجارته في مجمل حركتها بما يخدم تطلعات الطرفين, في ظل تأخر وسائل النقل والمواصلات, وانعدام الأمن في الطرقات, وعجز السلطات العثمانية عن توفير الحماية الكافية[1]. تمثلت نتائج العلاقات العثمانية الإيرانية من الناحية التجارية باستقطاب ولاية بغداد مجموعات كثيرة من التجار الايرانيين إليها, وكان مجيئهم يؤثر على العلاقات العثمانية الايرانية بسبب اثارة بعض المشاكل خلال رحلتهم في الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة العثمانية في معاهدة أرضروم عام 1847 بتوفير الأمن والراحة للتجار الايرانيين القادمين لزيارة الأماكن المقدسة في العراق, فكانوا ينقسمون الى قسمين حسب الهدف من مجيئهم الى كربلاء, المجموعة الأولى وكانت تأتي الى الأماكن المقدسة في شهر محرم من كل عام لغرض التجارة والاستفادة من تجمع الشيعة التقليدي فيها خلال ذلك الشهر, بينما المجموعة الثانية كانت تمر بولاية بغداد الواقعة على طريقها عند اتجاهها الى الغرب او لغرض الحج, لذلك كانت ولاية بغداد من أهم طرق القوافل التجارية لإيران[2].

وتعد تجارة المرور (الترانسيت) من الانشطة المهمة لتجارة ولاية بغداد الخارجية لما تشكله من مصدر دخل لها وللتجار ووكلاء النقل, فهي تنشط حركة النقل, وتوسع الاعمال وتهيئ مورد جديد للدولة والأفراد, فمن الطبيعي جداً أن تهتم الحكومة العثمانية في ولايات العراق بهذه التجارة رغبةً منها في الحصول على فوائدها[3], وقد اقتصرت هذه التجارة في بدايتها بشكل خاص مع ايران,

وقدرت قيمتها بحوالي 50% من مجموع تجارة العراق الخارجية, وبقدر تعلق الأمر بتجارة الترانسيت في ولايات العراق, فإن نقل البضائع بين الدول مروراً بالعراق واستيراد البضائع وتحويلها ونقلها من سفينة الى أخرى لدفع الرسوم تشكل المصادر الأساسية لهذه التجارة[4].

والجدير بالذكر, انه عند افتتاح قناة السويس عام 1869 نمت تجارة الاستيراد خاصة مع توفر الاموال نتيجة التصدير المتزايد والمساهم بشكل كبير في توسيع تجارة الاستيراد[5], ومن جهة اخرى انخفضت العلاقات التجارية بين ولاية بغداد وإيران, إذ أن افتتاح قناة السويس قد أدى الى تقليص التجارة الترانسيتية المارة عبر بغداد الى المناطق المجاورة ولاسيما إيران التي طورت تجارتها عبر الخليج العربي فأصبحت التجارة الترانسيتية مقتصرة على المناطق الشمالية الغربية من ايران وعبر كرمنشاه, غير أن ذلك لم يمنع من ابقاء الطريق التجاري بين ولاية بغداد وكرمنشاه مزدهراً, حيث بلغت قيمة تجارة الترانسيت بين ولايات العراق وإيران حوالي (500,000) باون استرليني[6].

وكان للعلاقات السياسية الايرانية مع ولايات العراق العثمانية أثراً في تذبذب العلاقات التجارية, إذ كانت تشوبها الكثير من التوتر المستمر كما حدث في أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر, الأمر الذي منعت فيه الحكومة الإيرانية الزوار والتجار الايرانيين من زيارة ولاية بغداد نتيجة لسوء معاملة أصحاب الخانات[7] والمحلات مما أضر كثيراً بالتجارة واضطرت الحكومة العثمانية الى الدخول في مفاوضات لمدة سنتين حتى عام 1875م عندما عقدت معاهدة بشأن رفع الحظر الايراني على رعاياه لزيارة العراق, بالإضافة الى بنود أخرى أهمها تثبيت اعفاء الرعايا الإيرانيين في ولايات العراق من الضرائب التي يخضع لها الرعايا العثمانيين,, غير أن الامور لم تستقم طويلاً فبقيت العلاقات غير الطيبة تؤثر على التجارة بين البلدين[8]. مع ازدياد عدد الشركات والوكالات التجارية الاجنبية في ولايتي بغداد والبصرة مما أسهم ذلك في ازدياد ارتباط ولاية بغداد بأوروبا والمناطق الاخرى عبر الخليج العربي, لاسيما بعد افتتاح قناة السويس, فكانت معظم المستوردات الايرانية قبل افتتاح القناة تتم عن طريق بغداد, ولكن مع افتتاح القناة المذكورة وتطور الموانئ الايرانية على الخليج العربي ونشوء طرق التجارة الروسية أصبحت المناطق الشمالية من إيران هي المناطق الوحيدة التي تجهز بالبضائع عبر طريق بغداد – كرمنشاه[9]. كانت تجارة الصادرات للعراق قبل دخول البواخر الى نهري دجلة والفرات وميناء البصرة, ونشوء التجارة العراقية – الأوربية في أواسط القرن التاسع عشر, تتألف في الغالب من تجارة الترانسيت, وتقتصر جغرافياً على المناطق المجاورة لها بما فيها ايران, بيد انها لم تقتصر على المنتوجات الزراعية, والحيوانية فحسب, بل كانت تشتمل على بعض المنتوجات الصناعية المحلية الصنع ايضاً, وعلى هذا الأساس كانت الصادرات المحلية الرئيسية التي تصدر من ولاية بغداد الى ايران تتألف من المنسوجات, والحرير, والعفص, والتبغ, والنيلة, والفواكه المجففة[10]. وبلغت الصادرات الخاصة بولاية بغداد وحدها خلال المدة (1877-1879م) الى إيران ما قيمتها (16,250) ليرة عثمانية, وهي تعادل (5,5%) من القيمة السنوية لصادرات ولاية بغداد المحلية, أما الباقي الذي بلغ (277,500) ليرة عثمانية, كان يصدر الى الهند وأوربا[11]. أما الواردات فكان لنمو تجارة الصادرات الى خارج ولاية بغداد, فضلاً عن الارباح المتآتية من تجارة الترانسيت عبر بغداد مصدراً متزايداً للحصول على العملات الاجنبية لدفع قيم السلع المستوردة ذات الأسعار الزهيدة, وقد ساهم ظهور طبقة الملاكين وشيوخ العشائر الذين تركزت بأيديهم الاموال الواسعة نتيجة التوسع في عملية الزراعة وقيام هؤلاء بإنفاق تلك الأموال في شراء البضائع المستوردة[12]. وانحصرت معظم تجارة الاستيراد بيد التجار المحليين وخاصةً اليهود منهم على عكس الصادرات التي كانت تتولاها الشركات والبيوتات الاجنبية بما فيها الايرانية, حيث أصبح التجار المحليون وكلاء عمولة لأصحاب المصانع الاجنبية الذين رحبوا بالوكيل المحلي على اعتبار

أن السوق المحلي كان صغيراً والعملية تنتابها بعض المخاطر, وأن وضعها لا يبرر استثمار الاموال الكبير في انشاء وكالة تجارية دائمية للاستيراد, كما أن التاجر المحلي لم يكن لديه الرأسمال الكافي لاستيراد كميات كبيرة من البضائع لحسابه الخاص وفضل التعامل مع اصحاب المصانع على أساس الوكالة[13]. اشتملت واردات ولاية بغداد على المصنوعات الاجنبية لاسيما الايرانية من المواد الاستهلاكية والكمالية غير المتوفرة قسم منها في الاسواق المحلية, فقد بلغت قيم البضائع التجارية المستوردة من إيران الى ولاية بغداد خلال سنتي (1876-1877م) حوالي (1,055,000) ليرة عثمانية, فكانت تمثل قيم المنسوجات والشاي والسكر والمعادن المعاد تصديرها الى الاسواق الايرانية[14]. فالواردات من إيران الى ولاية بغداد قد هبطت الى ربع قيمتها السابقة وأصبحت لغرض اعادة التصدير على الاغلب, حيث بلغت قيمها خلال سنتي (1878-1879م) حوالي (578,750) ليرة عثمانية, وكانت الحصة المعاد تصديرها الى الهند وأوربا تبلغ حوالي (450,000) ليرة عثمانية أي ما يعادل (360,000) دينار[15], وشملت الواردات من إيران الى ولاية بغداد: السجاد, والافيون, والصمغ, والصوف, والتبوغ, وبعض المنسوجات[16]. كما ساهمت عوامل عدة في انخفاض مستوى التبادل التجاري بين ولاية بغداد والمناطق الايرانية, منها انعدام الأمن, وكثرة اللصوص على طريق التجارة بين الجانبين, وأعمال التأخير والرشوة التي تم من لدن موظفي الكمارك العثمانيين على الحدود بينهما[17], بالإضافة الى ما كان لأجور الشحن المتذبذبة, والرسوم التجارية من تأثير على التجارة مع إيران, فقد ترتفع أجور الشحن والنقل في فصل الشتاء واثناء ازدياد حركة الزوار الايرانيين, وكذلك تبعاً لأنواع الحيوانات التي تحمل البضائع[18]. إن من أهم معوقات الاستيراد بين ولايات العراق العثمانية وإيران هو النقل من البصرة الى بغداد بسبب قلة البواخر الملاحية سواء الخاصة منها بالإدارة العثمانية أو ببواخر شركة لنج البريطانية, حيث لم يعد بمقدورها نقل جميع الواردات في المواعيد المحددة وغالباً ما كانت تبقى متكدسة لمدة طويلة, وقد تنقل في وقت غير ملائم لها, أو مماطلة شركة لنج في نقل البضائع كي تحتكر عملية الاستيراد بالمتوجات البريطانية, وكنتيجة لذلك فقد ارتفعت التكاليف الخاصة بالنقل بين إيران وولاية بغداد[19]. كما ازدهرت تجارة الترانسيت في ولايات العراق العثمانية حيث ساهمت في سحب جزء مهم من رأس المال الوطني على الرغم من فتح قناة السويس, وتطور ميناء بوشهر في الخليج العربي, ونشوء طرق التجارة الروسية أدى الى تقلص حجم هذه التجارة الا انها بقيت مزدهرة في ولاية بغداد لأن المناطق الشمالية الغربية لإيران, ولاسيما منطقة كرمنشاه بقيت تُجهز عن طريق تجارة الاستيراد من ولاية بغداد[20].

كما شكلت السياحة الدينية المتمثلة بقدوم عشرات الالاف من زوار إيران الى العتبات المقدسة في ولاية بغداد ناهيك عن التجار, عاملاً حيوياً أبقى تجارة الترانسيت مزدهرة الى حد ما[21], ففي عام 1889م قدرت المصادر الكمركية العثمانية قيمة هذه التجارة بين العراق وإيران نحو (540,000) جنيه استرليني[22] بينما في عام 1896م فقد بلغت قيمة الصادرات من ولاية بغداد الى إيران (1,259,138) جنيهاً استرلينياً, بينما قدرت قيمة الواردات من ايران للعام نفسه بحوالي (321,662) جنيه استرليني[23], وكانت تصدر مرة أخرى من ولاية بغداد الى الأسواق الأوربية والأمريكية والأسواق المجاورة[24]. من الجدير بالذكر, لزوار وحجاج الأماكن المقدسة من الإيرانيين أثر كبير على تجارة ولاية بغداد, فإن عدد الزوار الايرانيون الذين يؤدون سنوياً الزيارة في الأماكن المقدسة للولاية يبلغ متوسطهم آنذاك نحو مائة ألف زائر, وهؤلاء يمكن تقسيمهم الى ثلاث طبقات: طبقة الأغنياء والطبقة الوسطى وطبقة الفقراء, فإن الأغنياء ينفقون على الرحلة اجمالاً من خانقين الى مدن العتبات المقدسة ذهاباً وإياباً ما بين (200-300) تومان لكل منهم, ويحسب متوسط إنفاق الطبقات الثلاث على المعيشة وحدها بعشرين تومان للفرد الواحد أو مليوني تومان إجمالاً[25] وكل زائر مهما

كان فقيراً, يخصص لدى عودته مبلغاً من ماله لإنفاقه على أشياء ليس لها قيمة أصلية تذكر, فيمكن تقدير اجمالي ما يوظف على هذا النحو بمليوني تومان, يضاف أليها 250 تومان هو متوسط كلفة استئجار البغال في الرحلة ذهاباً وايابا, ويمكن تقدير اجمالي ما ينفقه الزوار الايرانيين سنوياً بـ(4,250,000) تومان أي تساوي (1,070,000) جنيه استرليني, لذلك هناك صلة وثيقة بين الزيارات ونشوء منظومات تسويق واسعة في مدن العتبات المقدسة, وبالتالي فقد ساعد ذلك على ازدهار تجارة ولاية بغداد التي حرص على استمراريتها الولاة العثمانيين كونها تعود بالربح للولاية, فقد كانت المدن الأربع بالذات (بغداد, سامراء, كربلاء, النجف) تلبي حاجات طبقات اجتماعية ومجموعات مختلفة وأوجدت أنواعاً مختلفة من النشاطات الاستجمامية والترتيبات السكنية, وكانت السلع الرئيسية المستوردة ومنتجات المدن نفسها موجهة بالأساس لاستهلاك الزوار وبالتالي عملت على تطور التجارة[26]. وقد أورد خورشيد باشا في رحلته معلومات عامة عن عدد التجار والزوار القادمين من ايران وكيفية مجيئهم, فقال **"إن خانقين تعتبر نقطة هامة لأنها مكان مرور الزوار القادمين من ايران الى العتبات المقدسة, والتجار الذاهبين الى بغداد والشام وحلب للتجارة"**[27].

كان التجار من ايران يتوافدون الى ولاية بغداد, وكانت طريقة التعامل مع هؤلاء التجار في غاية الاهمية من حيث التجارة وتأثيرها على العلاقات العثمانية الايرانية, فقد تم التنبيه على القنصل الايراني وعلى والي بغداد بمعاملة هؤلاء التجار بشكل طيب, وعدم تحصيل أية ضرائب زائدة عن المنصوص عليها في المعاهدات, فكان القنصل الايراني أحمد وفيق عام 1869م قد حذر والي بغداد في تلك المدة من عدم الإيفاء بالمعاهدات الموقعة بين الدولتين بطلب ضرائب اضافية من التجار والزوار الايرانيين القادمين الى الممالك المحروسة وطلب توفير الامن لهم[28]. فقد برزت أماكن العتبات المقدسة ولاسيما كربلاء التي تعد أكثر المدن جذباً للوافدين الإيرانيين لأهميتها الدينية المتمثلة بوجود ضريحي الإمامين الحسين بن علي وأخيه أبا الفضل العباس (عليهما السلام), مما أعطى للمدينة موقعاً سوقياً هاماً لدى الإيرانيين, كون مدينة كربلاء المقدسة بحكم مركزها الديني المرموق وكونها قبلة المسلمين الروحية في العراق ووفود الزائرين الإيرانيين إليها بأعداد كبيرة, ازدهرت فيها الحاجة للأسواق فيها لخدمة الوافدين إليها, فكان الإيرانيون يترددون إلى أسواقها آنذاك وهي كل من سوق البزازين وسوق الخيام وسوق الزينبية وسوق القبلة لما توفره من حاجاتهم ورغباتهم في أخذ الذكريات من المدينة من الصناعات المختلفة مثل صناعة السيراميك القاشاني الملون المنقوش بالصور الجميلة وصناعة النقش على النحاس التي برع بها الكربلائيون, وصناعة الأواني الذهبية والفضية وصناعة النسيج وعمل الترب التي تتخذ من أرض كربلاء تبركاً للسجود عليها والسبح للتسبيح[29]. بما أن اقتصاد ولايات العراق عموماً كان يستفيد من زيارات الايرانيين للعتبات المقدسة, فقد كانت الحكومة الإيرانية أحياناً تستخدم هذه الحقيقة للضغط على السلطات العثمانية في العراق من أجل تخفيض الرسوم المستحصلة من الزوار والحجاج الإيرانيين[30], فضلاً عن أن القاجار منعوا زيارة رعاياهم لمدن العتبات المقدسة طيلة سنوات ابتداءً من حوالي عام 1877م, إذ تذرعوا بتفشي مرض الكوليرا في العراق, والأصح هو أن هذا المرض كان متفشياً في إيران حسب ما نشرته جريدة الزوراء في التاسع والعشرين من آب عام 1877م[31], إذ وجه الايرانيين من لدن حكومتهم بدلاً من زيارة مدن العتبات المقدسة في ولاية بغداد أن يزوروا ضريح الامام الثامن علي بن موسى الرضا في مدينة مشهد بإيران, الا أن محاولة الاستعاضة عن النجف وكربلاء بهذه المدينة قد باءت بالفشل, ولكن الهبوط الحاد في عدد الزوار الايرانيين لمدن العتبات المقدسة كان له أثر سلبي دام سنوات عدة على اقتصاد ولاية بغداد[32]. وفي مجال الصناعات الحرفية واليدوية, فقد تأثرت الصناعات الحرفية واليدوية في العراق هي الأخرى بالعلاقات الإيرانية العثمانية, فقد كانت في أواسط القرن التاسع عشر

تسد تقريباً حاجة الأسواق المحلية كافة في ولايات العراق العثمانية, وعلى الرغم من أن بعض السلع ذات النوعية الخاصة كالمنسوجات والألبسة والأدوات المنزلية والسجاد كانت تستورد من أوروبا والأقطار المجاورة, إلا أن استيرادها كان بشكل كبير من إيران, وكانت ولاية بغداد لها النصيب الأكبر في استيرادها لاسيما مناطق العتبات المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف, وبالمقابل إن المنتجات اليدوية العراقية وخاصة صناعة النسيج اليدوي كانت تصدر إلى مناطق الشرق وخاصة إيران(33). وعلى الرغم من أن صناعة النسيج القطني الذي اشتهرت به ولاية بغداد أكثر من ولايات العراق الأخرى في أواسط القرن التاسع عشر, إذ كانت تنتج حوالي ثمانية أنواع من الألبسة, وصناعة النسيج الصوفي حوالي أربعة أنواع, بينما كانت صناعة النسيج الحريري تنتج ثمانية أنواع من البضائع ساهمت في انتاج الخيام والحبال المصنوعة من شعر الماعز مما أسهم في جعل ولايات العراق سوقاً للإيرانيين الوافدين والزوار القادمين للعتبات المقدسة, إذ اعتبروا مستهلكين للألبسة التي اشتهرت بها ولاية بغداد بشكل كبير نتيجة اقامتهم الطويلة في العراق اثناء تأدية الزيارات, إلا أن افتتاح قناة السويس عام 1869م رافقته ازدياد استيراد المنسوجات المستوردة من أوروبا ذات النوعية العالية, وما ترتب عليه من اغراق الأسواق العراقية بها أدى إلى انخفاض انتاج المنسوجات المحلية وتكدسها وتحول معظم المستهليكين إلى المنسوجات المستوردة(34).

وفيما يخص العملات المتداولة في التجارة مع إيران, انتشرت في ولاية بغداد انواع متعددة من العملات الاجنبية الى جانب العملات الحكومية (الليرة المجيدية, والقرش المجيدي, والبارات, والبشك), ومن هذه العملات كانت العملات الايرانية التي كانت تدخل عن طريق التجارة والزوار الايرانيين, ومن أنواعها (التومان), يضرب من الذهب والفضة ويساوي (20) قرشاً مجيدياً(35). وهناك عملة أخرى هي (القرَان) وهو من الفضة ومن اجزائه ثلاثة أرباع القرَان) وربع القرَان, أما اضعافه فكان أبو القرانين والعشر قرانات, وهنالك العملة النحاسية الايرانية (الشاهية)(36).

وفي عملية التعامل التجاري مع إيران خاصة والدول الاجنبية عامة, فقد افتتح البنك الامبراطوري العثماني فرعه في ولاية بغداد عام 1893م بالإضافة الى فرعين آخرين في البصرة والموصل عام 1894م, غير ان فرع ولاية بغداد كان أكثر كفاءة, إذ اظهر قدرة كبيرة في السوق المالي المحلي في بغداد, وتمكن من توسيع عملياته بحيث ازدادت دورة رأسماله السنوية عن نصف مليون ليرة سنوياً(37), وعمل البنك كوسيط ثمين في علاقات التجار المحليين مع إيران وعلى العكس بين التجار الايرانيين وولاية بغداد, إذ أن البنك كان يقوم بمساعدتهم في بيع المنتجات المحلية في الأسواق الايرانية وفي استثمار المنتجات الايرانية او من اية دولة اجنبية يرغب فيها التجار, كما واصبح بإمكان اصحاب الصناعات الايرانيين إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين في ولاية بغداد, وازدادت ثقتهم بقيام البنك لتكفل تسديد الاثمان الخاصة بسلعهم, كما كان البنك يؤمن للسوق احتياطياً كافياً من العملات العثمانية من الفئات الصغيرة(38). بالرغم من محاولات البنك الامبراطوري العثماني في ولاية بغداد للتعامل بالعملات وفق الاسعار الرسمية العثمانية الا ان ذلك لم يمنع من قيام البنك بالتعامل بالعملات ووفق الاسعار المتنوعة, فقد كان البنك يعتبر الليرة العثمانية تعادل (102) قرش, في حين كانت الدولة تعتبرها (100) قرش حتى عام 1895م(39), أما اسعار العملات الايرانية فقد تعامل البنك معها وفق المتغيرات التي تحدث على اسعارها في إيران ومن وقت الى آخر, فقد ينخفض الى نسبة 105% في بعض الفترات كموسم التمور وتسويقها, ويرتفع الى 110%في موسم الشتاء(40). وكانت هناك بنوك أخرى منها البنك الشاهنشاهي الإيراني الذي تأسس عام 1889م ومركزه بريطانيا ومركز دائرته الرئيسية في طهران(41), وقد تأسس برأسمال مقداره (650) ألف جنيه استرليني واحتياطي بمقدار (220) ألف جنيه استرليني مع ضمانات تقدر بمليون جنيه

استرليني[42] الذي أسس فرعان للبنك في بغداد والبصرة عام 1890م الا انهما لم يستمرا طويلاً, إذ اغلق الفرعان بعد الاتفاق مع البنك الامبراطوري العثماني عام 1893 لقاء مبلغ مالي تقاضاه البنك الشاهاني الإيراني شريطة عدم قيام البنك الامبراطوري العثماني بفتح فروع له في إيران[43].

أن قراءة متأنية لواقع التجارة بين إيران والدولة العثمانية وتأثيرها على ولايات العراق يقودنا إلى الاستنتاج الآتي:

1. أن ولايات العراق سوقاً مهماً للبضائع الإيرانية.
2. ازدياد أعداد الزوار الإيرانيين وتناقص اعدادهم بسبب توتر العلاقة بين إيران والدولة العثمانية أو بانتشار الأوبئة والأمراض ألقى بظلاله التأثير على الوضع الاقتصادي في ولايات العراق لاسيما ولاية بغداد التي تضم المراقد الشيعية المقدسة والتي يأمها الإيرانيون للزيارة.
3. تجارة المرور للبضائع عبر ولايات العراق شكل مصدر دخل مهم ووكلاء النقل ولحكومات الولايات لاسيما بغداد.

المبحث الثاني
سياسة الضرائب المالية وانعكاساتها على العراق

كانت الدولة العثمانية قد فرضت العديد من الضرائب والرسوم على التجارة والتجار, التي يتم استيفائها بشكل مباشر من لدن الموظفين والمأمورين الحكوميين أو عن طريق الملتزمين الذين امتاز معظمهم بسوء السيرة والتعسف في الجباية[44], فكانت التجارة الخارجية تتولاها نظارة الرسوم (الكمارك) في ولايات العراق, ومهمتها جباية الضرائب والرسوم على البضائع والسلع المصدرة والمستوردة والترانسيت, وانتشرت فروع النظارة في المناطق الحدودية للولاية في كل من خانقين, وقزلرباط (السعدية), ومندلي, وبدرة, والكوت, والصويرة, فضلاً عن دور الكمارك المنتشرة على نهري دجلة والفرات في الطريق بين بغداد والبصرة والمرتبطة جميعها بنظارة الرسوم في ولاية بغداد[45].وقد خضعت الرسوم التجارية الكمركية الى الاتفاقية المعقودة بين الدولة العثمانية والعديد من الدول الاجنبية في عام 1861م التي حددت فيها رسوم التجارة الخارجية بنسبة 8% على الواردات و8% على الصادرات, على ان يستمر تخفيض رسوم الصادرات لتصل الى نسبة 1% من قيمة البضائع المصدرة, ورسوم الترانسيت بنسبة 1% ايضاً[46], لذلك كان على التجار الايرانيين دفع رسوم بنسبة 7% اضافية على البضائع المستوردة من ولاية بغداد لغرض الترانسيت على قدم المساواة مع الواردات, ويتم استعادة النسبة المذكورة في المنطقة الحدودية مع إيران شريطة ان يتم ذلك خلال مدة ستة أشهر[47]. كانت في ولاية بغداد ثلاث دوائر كمركية رئيسية, وما يهمنا منها دائرة كمرك خانقين[48] التي تقوم بجباية الضرائب والرسوم على الترانسيت والبضائع والسلع المصدرة والمستوردة من إيران, وكانت الدائرة تأخذ احياناً رسم التمغة (الطابع) لقاء ختم الرزم التجارية لضمان عدم التلاعب بها اثناء عملية نقلها[49]. وهناك ضريبة أخرى تسمى ضريبة القبّان أو رسم القبّان التي كانت تفرض على وزن بعض السلع المباعة في أسواق ولاية بغداد, ولم تكن لهذه الضريبة نسبة معينة, وكانت تجبى من لدن الملتزمين, وكان الايرانيون يطلقون على تلك الضريبة اسم (ميزان حرير)[50]. أما طرق جباية الضرائب والرسوم الكمركية تتم عن طريق التخمين لما يجلبه التجار الايرانيين الى ولاية بغداد من السلع والبضائع في بادئ الامر, ثم اصبحت تؤخذ على حساب الوزن[51], ويتم الدفع بالنقود العثمانية والايرانية والاجنبية مع اخذ الفارق في العملة بموجب تعريفة دوائر الكمارك في ولاية بغداد[52]. إذ اتسمت اعمال موظفي دوائر الكمارك في معاملتهم مع التجار الايرانيين بسوء الادارة وأخذ الرشوة[53] بحيث لم تكن المعاملة الكمركية تنجز ما لم يدفع التاجر مبلغاً على شكل هدايا (بخشيش) الى موظفي الكمارك في دائرة خانقين[54], وإذا ما صداف أن

امتنع التاجر عن دفع تلك الضريبة فإن التأخير والحجر الصحي والتقدير المفرط سيكون بانتظاره[55], والاكثر من ذلك أن دوائر الكمارك كانت تقوم بسرقة كميات كبيرة من البضائع المرسلة الى ولاية بغداد وحتى الأدوية لم تكن لتسلم من السرقة[56]. بالرغم من ذلك كانت دوائر الكمارك في ولاية بغداد تفرض على الايرانيين ضرائب ورسوم تجارية أخرى كضريبة الاوردية (الخزن) التي تؤخذ على البضائع المتكدسة في مخازن الكمارك لأكثر من ثمانية أيام, وتؤلف في المتوسط ما بين (10-30) بارة أي بين (1000-3000) ليرة عثمانية في اليوم الواحد لكل قطعة من البضائع, وتزداد الضريبة كلما كانت البضائع كبيرة[57], ويتم رفع البضائع خلال مدة محددة عليها والا تعرض اصحابها لرسوم اضافية نتيجة التأخير, والبضائع التي تبقى في دوائر الكمارك ولا يظهر طالبيها كانت تباع بالمزايدة العلنية بعد مرور سنة كاملة وشهر مضاف من تاريخ الاعلان عنها[58], كما وفرضت رسوم كمركية جديدة كرسوم التمغة الطابع, التي يتطلب الصاقها على الوثائق المقدمة لإدارة الكمارك, وقد تؤدي الى زيادة نسبة الرسوم الى 50% من قيمة البضاعة[59].الى جانب تلك الضرائب والرسوم كانت هناك رسوم أخرى يقوم رؤساء العشائر بفرضها كإتاوات على البضائع التجارية القادمة من إيران التي تمر بمناطق سكناهم في ولاية بغداد, واكتسبت تلك الإتاوات صفة الشرعية بمرور الزمان, واساءت كثيراً الى التجارة في الولاية بحيث كانت تدفع على الاقل في عشر مواقع بين البصرة وبغداد, وتجبى من جميع البواخر والسفن بما فيها البواخر العثمانية[60].

وكانت الاحمال التجارية تجبى عنها ضريبة كمركية ما بين (10-50) قرش حسب نوع الحجم وحجمه ووزنه, ولم تدخل الدواب التي يركبها التجار والزوار ضمن احصائية الضرائب, وكذلك الاحمال التي على تلك الدواب, كما كان هؤلاء التجار يخفون البضائع القيمة أو الباهظة الثمن كالحرير والتفاح الذي يجلبونه لأحبابهم في نعوش الموتى التي يحضرونها من إيران الى ولاية بغداد لاسيما مدن النجف وكربلاء, وذلك حتى لا يدفعوا عنها ضريبة[61]. وإلى جانب ذلك كانت هناك الضرائب المفروضة على الجنائز والزوار الوافدين إلى العتبات المقدسة من غير العاملين في التجارة, وكانت تلك الضرائب تتأثر بالعلاقات الإيرانية العثمانية وتؤثر على ولايات العراق, فقد كانت من أولى الضرائب التي تجبى في ولايات العراق العثمانية على الزوار وما يحملونه من البضائع الايرانية هي رسوم المرور التي تسمى (باج عبور), وكانت عبارة عن ضريبة تجبى عن كل الاشخاص والبضائع والمنتجات التي يأتي بها الايرانيون الى الأراضي العثمانية[62], إذ كان الزوار الايرانيون يواجهون مشكلة ضريبة المرور عند مرورهم من بعقوبة وخور بغداد في وقت الجفاف على الرغم من أنهم يعبرون من مجرى المياه الجافة بسهولة دون استخدام القوارب أو الجسور في وقت الجفاف, وكان سعي الموظفين المحليين في ولاية بغداد الى أخذ تلك الضريبة بعد عام 1848م سبباً في النزاعات بين الدولة العثمانية وإيران[63]. وشهدت تلك المدة توافد الجنائز من إيران التي ينقلونها لمقابر مدن العتبات المقدسة في العراق, وذلك لقدسية هذه المناطق لوجود مراقد أئمة أهل البيت (عليهم السلام) لاسيما في النجف وكربلاء وسامراء, فقد قدرت المصادر العثمانية في عام 1848م عدد الجنائز التي كانت تصل مدينتي النجف الأشرف وكربلاء ما بين (500-1000) جنازة سنوياً, وأن عملية نقل الجنائز هذه أدت بالسلطات العثمانية إلى إصدار قوانين لتنظيم عملية النقل والدفن, واستيفاء الرسوم على ذلك, مما جعل من هذه العملية أحد أهم الأبواب التي ترفد خزانة السلطات الحكومية العثمانية في العراق بالأموال[64].وكانت الرسوم الكمركية المطبقة في ولايات العراق العثمانية ورسوم دفن الموتى هي الاموال المُحصلة من الايرانيين الذين يجلبون موتاهم من إيران لدفنهم في كربلاء أو النجف, فضلاً عن ضريبة تجبى من الزوار القادمين الى الأماكن المقدسة في الولاية وعلى كل الأشياء التي يجلبونها معهم بغرف التجارة باستثناء الاغراض الشخصية, وكانت تلك

الضريبة تطبق في كل الولايات العثمانية, الا أن الايرانيون كانوا يشكون من ارتفاع قيمتها[65], بالإضافة الى رسوم الدفن المحصلة من الذين يجلبون موتاهم الى كربلاء والنجف لدفنها هناك, وكانت هذه الضريبة خاصة بكربلاء والنجف فقط, وكانت تسمى (سلامة اقجة سي)[66], الا أن والي بغداد علي رضا باشا (1831-1841) قام بإلغاء تلك الضريبة إثر الشكاوى التي قدمها الايرانيون له, ووفقاً للقرار المتخذ في مجلس الوكلاء في العاشر من تشرين الأول عام 1853م وضع موقف الاراضي التي يدفن فيها الايرانيون موضع البحث, وتقرر أن يكون الحد الاقصى للمبلغ المُحصل (3000) قرش إذا تم الدفن في ساحات المدارس الكبرى أو في الأراضي المحيطة بها, أما إذا دُفن خارج البلدة أو في المكان الذي خصصته البلدية فإنه يحصل حينئذٍ أجرة الحفر فقط, ولن يجبى مبلغ (25,000) قرش الذي كان يجبى قبل ذلك[67].ولما كان بعض الايرانيون يرغبون بالإقامة في الأبنية والأراضي الواقعة حول الأماكن المقدسة في ولاية بغداد العثمانية ولاسيما في كربلاء والنجف والكاظمية, فكان امتلاك الايرانيين لمعظم الابنية الموجودة في كربلاء أمراً أخذ يقلق الحكومة العثمانية, لذا فرضت ضريبة جديدة للقضاء على هذا التفوق الايراني في امتلاك الابنية في كربلاء[68], فكان يُجبى من الايرانيين الذين يعيشون في كربلاء ضريبة أخرى باسم (يومية الدكاكين) التي فرضت عام 1857, وكانت تلك الضريبة تجبى عن كل الحرف وهي بمثابة ضريبة الربح, وأخذت تجبى هذه الضريبة في جميع مناطق ولاية بغداد ليس على الايرانيون فقط بل من جميع سكان الولاية من أصحاب الحرف, وهذا ما أتعب هؤلاء فطلبوا من حكومة ولاية بغداد إلغائها في عام 1863م, وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت قراراً بإلغائها إلا أن القرار لم يدخل حيز التنفيذ في غضون مدة قصيرة[69].

من واجبات دائرة كمرك خانقين الاخرى سيطرتها على حركة نقل الزوار الايرانيين الى العتبات المقدسة في ولاية بغداد الى كل من الكاظمية, وكربلاء, والنجف, وسامراء, إذ تقوم بتفتيش كل زائر ايراني عند حدود ولاية بغداد مع إيران, ويؤشر ما عند كل زائر من امتعة, وتؤخذ تأمينات معينة عليها, وعند عودته مرة أخرى يقوم بدفع الرسوم الكمركية على الاشياء التي افتقدها والتي كانت بحوزته عند دخوله الولاية, وتعاد له التأمينات[70]. فكانت طرق جباية الرسوم الكمركية للزوار الايرانيين تتم كما في طرق جباية الضرائب والرسوم الكمركية على البضائع والسلع, ففي بداية الامر كانت تخمن ما في حوزة الزائر من بضائع وامتعة ثم اصبحت تؤخذ على حساب الوزن, ويتم دفعها بالعملات العثمانية او الايرانية والاجنبية مع حساب قيمة الفارق بين العملات[71].

وشهدت مدة الستينات من القرن التاسع عشر تزايد اعداد الجنائز الوافدة من إيران لدفنها في مناطق العتبات المقدسة, مما أدى إلى تفشي الأمراض وانتشارها في العراق لاسيما مرض الطاعون, فضلاً عن ازدحام بعض الطرق والأزقة في مناطق الدفن, إذ كانت تصل في قافلة واحدة من إيران ألف جنازة في آن واحد, وكل واحدة منها يكون بصحبتها شخص أو أكثر من أقارب المتوفى, فقد شهد عهد الوالي مدحت باشا وتحديداً عام 1869 تزايد في اعداد الجنائز الوافدة من إيران, إذ وصل عدد الجنائز التي نقلت إلى مدينتي النجف الأشرف وكربلاء ما بين (5000-6000) جنازة خلال عام 1869[72], مما دفع الدولة العثمانية إلى فرض رسوم جديدة على عملية نقل ودفن الجنائز في مدن العتبات المقدسة, أهمها ضريبة (الدفنية) والتي أطلق عليها اسم آخر هو (ضريبة ترابية أرض النجف الأشرف), التي فُرضت عام 1878, وكانت مراكز الحجر الصحي الموجودة على طول الحدود العراقية مع إيران هي التي تفرض رسم الدخول على الجنائز[73], وقد اختلفت طرق جباية هذه الضريبة بالعملة الإيرانية أو العثمانية, كما اختلف مقدارها من مدة إلى أخرى, ففي عهد الوالي مدحت باشا بلغ مقدارها ألف قران[74] إيراني أي ما يعادل أربعة آلاف قرش عثماني في داخل سور مدن

العتبات المقدسة, ومائة قران إيراني أي ما يعادل (400) قرش عثماني خارج سور مدن العتبات المقدسة[75].

كما شهد عام 1879 اصدار الدولة العثمانية لائحة لتحديد رسوم الدفن للإيرانيين في مقابر المدن المقدسة في العراق, أي في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية, كما في الجدول الآتي:

جدول (1) رسوم الدفن في العراق عام 1879[76]

مكان الدفن	مقدار الرسوم بالقرش العثماني
رواق مرقد الإمام علي (عليه السلام)	5000
إيوان الذهب للمرقد العلوي	2500
حجرة الصحن العلوي	250
أرض الصحن	200
مقبرة وادي السلام	50
إيوان الذهب للإمامين الحسين والعباس (عليهما السلام)	150
حجر صحن المرقدين	100
مقبرة وادي الإيمان	30
مقبرة مدينة كربلاء	50
داخل رواق الإمامين الحسين والعباس (عليهما السلام)	1000
داخل طارمة الإمامين الحسين والعباس (عليهما السلام)	250
داخل حجرة أو غرفة الواقعة في مرقد الإمامين الحسين والعباس (عليهما السلام	125

يتضح من الجدول اعلاه أن رسوم الدفن للإيرانيين في العراق بمناطق العتبات المقدسة مقارنةً بالأعداد المتزايدة لجنائز الإيرانيين من الطبيعي أن تؤدي بالنفع على إيرادات العراق المالية. وإزاء ذلك كانت دائرة الأوقاف في ولاية بغداد تمنح امتياز دفن الجنائز لبعض الاشخاص أو التجار مقابل دفع رسوم معينة, مما زاد أيضاً من الإيرادات المالية للعراق في المدة ما بين (1879-1890), لاسيما بعد اصدار الدولة العثمانية لائحة تحديد رسوم الدفن في مناطق العتبات المقدسة, كما في الجدول الآتي:

جدول (2) إيرادات رسوم الدفن في النجف وكربلاء والكاظمية لبعض سنوات في المدة من (1879-1890)[77]

المدة	رسوم الدفن في النجف		رسوم الدفن في كربلاء		رسوم الدفن في الكاظمية	
	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
لعام كامل 1879	-	235,000	-	139,491	-	23,145
لشهر أيار عام 1885	-	12,969	30	8,276	5	1,172
لشهر أيار عام 1887	-	8,339	10	5,296	10	1,105
لثلاثة أشهر (آذار, نيسان, أيار) 1890	-	40,470	10	18,956	10	2,125

يتضح مما تقدم ذكره أن الضرائب المفروضة على البضائع الإيرانية والأشخاص تشكل مصدر دخل لولايات العراق, لاسيما ولاية بغداد, كما أنها تعد عاملاً مهماً في تحديد ورسم الجانب السياسي بين الإيرانيين والعثمانيين وليس هذا فحسب, بل أن الضرائب المفروضة أظهرت مدى التنظيم وكيفية توظيفها من أجل تسيير أعمال الحكومة خاصة في ولاية بغداد. فضلاً عن ذلك, وبالرغم من أهمية الضراب التي كانت تجبى عن دفن الموتى ونقل الجنائز في زيادة إيرادات العراق, إلا أنها كانت سبباً أيضاً في زيادة اعداد الجنائز التي تسببت بالتالي في زيادة عدد من الأمراض, وما ينقله الزوار الإيرانيين لبعض تلك الأمراض, لأن عملية نقل الجنائز إلى مدن العتبات المقدسة كانت رحلة النقل تستغرق عدة أشهر, مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تلف تلك الجثث.

الخاتمة:

نستنتج من خلال البحث ما يأتي:

1. أدت العلاقات الإيرانية – العثمانية إلى جعل العراق منطقة جذب للتجار الإيرانيين وكذلك الزوار والحجاج الوافدين من إيران, مما أدى إلى عملية التبادل التجاري بشكل واسع ولاسيما في مناطق العتبات المقدسة.
2. التعامل التجاري الرسمي بين العراق وإيران من حيث الصادرات والواردات, إذ كانت صادرات العراق لإيران بنسبة كبيرة, وذلك بسبب الموقع الجغرافي والتداخل السكاني خلال مدة الدراسة.
3. أدت العلاقات التجارية بين إيران والدولة العثمانية إلى جعل العراق يفرض سياسة ضريبية من شأنها أن تعود بالنفع الكبير في العراق بزيادة إيراداته خلال مدة الدراسة, وذلك يرجع بفعل عاملين, الأول هو التجارة الرسمية وشبه الرسمية بين العراق وإيران ومن نتج عنه من جباية للضرائب, والعامل الثاني تمثل بالضرائب التي كانت تفرض على دخول الجنائز ودفنها في العراق, كما أثرت

في الوقت نفسه على الواقع الصحي في العراق, إذ كان لعملية دخول الجنائز من إيران ودفنها في العراق على انتشار بعض الأمراض خلال مدة الدراسة أهمها مرض الطاعون.

الهوامش:

(1) ايناس سعدي عبد الله, تاريخ العراق الحديث 1258-1918, دار ومكتبة عدنان, بغداد, 2014, ص508؛ رخاوي راضية وشعون محمد فروق, التنافس الانكليزي – الألماني في العراق 1871-1918, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية, جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة, الجزائر, 2017/2016, ص12.

(2) ديلك قايا, كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (1840-1876م), ترجمة, حازم سعيد ومصطفى زهران, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2008, ص243.

(3) بدر غيلان العزاوي, تطور تجارة الترانسيت في العراق "الكمارك والمكوس", مجلة آفاق عربية, العدد 62, بغداد, نيسان 1972, ص57.

(4) عبد العزيز محسن محمد الكعبي, تطور تجارة العراق الخارجية 1939-1958 دراسة تاريخية, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ, كلية التربية, الجامعة المستنصرية, 2006, ص87.

(5) يعقوب سركيس, مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد, القسم الثاني, مطبعة الأمل, بغداد, 1950, ص75.

(6) طارق نافع الحمداني, ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر, الدار العلمية للطباعة والنشر, بيروت, 1989, ص149-150.

(7) عبد النعيم محمد حسنين, قاموس الفارسية, القاهرة, 1982, ص213؛ عمر إبراهيم محمد الشلال, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1869-1914), اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة بغداد, 2008, ص98.

(8) جاسم محمد حسن العدول, العراق في العهد الحميدي 1876-1908, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ, كلية الآداب, جامعة بغداد, 1975, ص421-422؛ اسحق نقاش, شيعة العراق, ترجمة, عبد الإله النعيمي, دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, 1996, ص36.

(9) ياسين شهاب شكري, ولاية بغداد, 1872-1909م دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ, كلية الآداب, جامعة الموصل, 1994, ص166.

(10) محمد سلمان حسن, التطور الاقتصادي في العراق, التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958, ج1, المكتبة العصرية للطباعة والنشر, بيروت, 1998, ص87.

(11) المصدر نفسه, ص129.

(12) ياسين شهاب شكري, المصدر السابق, ص170.

(13) جاسم محمد حسن العدول, المصدر السابق, ص423.

(14) محمد سلمان حسن, المصدر السابق, ص410.

(15) المصدر نفسه, ص254.

(16) ياسين شهاب شكري, المصدر السابق, ص166.

(17) ستيفن همسلي لونكريك, أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث, ترجمة, جعفر الخياط, ط4, مكتبة اليقظة العربية الطبعة, بغداد, 1968, ص35.

(18) حسين محمد القهواتي, دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914, د.م, بغداد, 1980, ص486.

(19) الكسندر اداموف, ولاية البصرة ماضيها وحاضرها, ترجمة, هاشم صالح التكريتي, ج2, د.م, البصرة, 1982, ص234-244.
(20) محمد سلمان حسن, المصدر السابق, ص217-218؛ ستيفن همسلي لونكريك, المصدر السابق, ص35.
(21) يوسف رزق الله غنيمة, تجارة العراق قديماً وحديثاً, د.م, بغداد, 1922, ص104.
(22) جاسم محمد حسن, المصدر السابق, ص316.
(23) يعود اختلاف كتابة الأرقام بالعملات المختلفة وفقاً لاختلاف المصادر التي استخدمتها الباحثة وعدم اتباع عملة محددة, إذ أن الدولة العثمانية استخدمت في تعاملاتها التجارية مختلف العملات سواء الليرة أو الجنيه الاسترليني.
(24) يوسف رزق الله غنيمة, المصدر السابق, ص106.
(25) عبد الحجة بلاغي, تاريخ نجف اشرف وحيره, طهران, 1950, ص22.
(26) اسحق نقاش, المصدر السابق, ص305.
(27) محمد خورشيد باشا, سياحتنامة حدود, مجلة بحوث الثقافة التركية, العدد2, اسطنبول, 2000, ص91؛ محمد باقر محمد تقي المجلسي, بحار الانوار, ط2, مؤسسة الوفاء, النجف, 1983, ج56, ص124.
(28) ديلك قايا, المصدر السابق, ص55.
(29) حسن ضاحي جبر الزهيري, مدينة كربلاء المقدسة دراسة تاريخية (منذ نشأتها حتى نهاية العصر العثماني), اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا, الجامعة الحرة في هولندا, فرع العراق, مركز الدراسة في البصرة, 2012, ص37-38.
(30) عبد الله النفيسي, دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث, بيروت, 1973, ص72.
(31) جريدة الزوراء, العدد 75, 10 جمادي الآخر 1287هـ.
(32) اسحق نقاش, المصدر السابق, ص306-307.
(33) سهيل صبحي سلمان, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958, ط1, شركة الخنساء للطباعة والنشر, بغداد, 2009, ص34.
(34) محمد سلمان حسن, المصدر السابق, ص281.
(35) محمد رؤوف الشيخلي, مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها, ج1, د.م, البصرة, 1972, ص92.
(36) عباس العزاوي, تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية, بغداد, 1958, ص177-178.
(37) الكسندر اداموف, المصدر السابق, ج2, ص276.
(38) المصدر نفسه, ص275-276.
(39) عباس العزاوي, المصدر السابق, ص271.
(40) جون غوردن لوريمر, دليل الخليج العربي, القسم التاريخي, ج3, ترجمة, مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر, الدوحة, 1967, ص1005.
(41) غانم محمد علي, النظام المالي العثماني في العراق 1255-1333هـ/1839-1914م, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة الموصل, 1989, ص191.
(42) جردة الاوقات البصرية, العدد13, 7 آب 1919.
(43) يوسف رزق الله غنيمة, المصدر السابق, ص110-111.
(44) ياسين شهاب شكري, المصدر السابق, ص174.

(45) جون غوردن لوريمر, المصدر السابق, القسم الجغرافي, ج3, ص1053.
(46) ياسين شهاب شكري, المصدر السابق, ص175.
(47) ر. ي. هرشلاغ, مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط, ترجمة, مصطفى الحسيني, د.م, بيروت, 1973, ص64.
(48) حسين محمد القهواتي, المصدر السابق, ص107.
(49) ياسين شهاب شكري, المصدر السابق, ص176.
(50) يعقوب سركيس, مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد, القسم الثاني, مطبعة الأمل, بغداد, 1950, ص2-3.
(51) المصدر نفسه, ص177.
(52) غانم محمد علي, المصدر السابق, ص62.
(53) ستيفن همسلي لونكريك, المصدر السابق, ص384.
(54) حسين محمد القهواتي, المصدر السابق, ص107.
(55) ستيفن همسلي لونكريك, المصدر السابق, ص385.
(56) سروليس بدج, رحلات الى العراق, ج1, ترجمة, فؤاد جميل, د.م, بغداد, 1966, ص85.
(57) الكسندر ادموف, المصدر السابق, ج2, ص211-212.
(58) غانم محمد علي, المصدر السابق, ص62.
(59) جون غوردن لوريمر, المصدر السابق, القسم الجغرافي, ج3, ص1053.
(60) حسين محمد القهواتي, المصدر السابق, ص92-93.
(61) ديلك قايار, المصدر السابق, ص57.
(62) المصدر نفسه, ص59.
(63) المصدر نفسه, ص249.
(64) سامي ناظم حسين المنصوري, رسوم دفن الجنائز في مدينة كربلاء خلال العهد العثماني الأخير (دراسة وثائقية), مجلة السبط, مجلد6, العدد2, 2020, ص44.
(65) أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس, تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا الى قيام حكم الاتحاديين 1872-1908م, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة عين شمس, 1993, ص264.
(66) عماد أحمد الجواهري, تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة 1914-1932, دار الحرية, بغداد, 1978, ص475.
(67) ديلك قايا, المصدر السابق, ص64.
(68) أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس, المصدر السابق, ص266.
(69) محمد خورشيد باشا, المصدر السابق, ص99.
(70) المس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ترجمة, جعفر الخياط, ط2, بغداد, 1971, ص27.
(71) ياسين شهاب شكري, المصدر السابق, ص177.
(72) جون أشر, مشاهدات جون أشر في العراق, ترجمة: جعفر خياط, ط1, دار الوراق للنشر المحدودة, بيروت, 2007, ص156.
(73) ستيفن همسلي لونكريك, العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950 تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي, ج1, ترجمة: سليم طه التكريتي, د.م, بغداد, 1988, ص35.

(74) حسين محمد القهوائي, دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914, مطبعة الإرشاد, بغداد, 1980, ص481-487.
(75) سامي ناظم حسين المنصوري, المصدر السابق, ص45.
(76) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه, ص46.
(77) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه, ص49.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

1. اسحق نقاش, شيعة العراق, ترجمة, عبد الإله النعيمي, دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, 1996.
2. ايناس سعدي عبد الله, تاريخ العراق الحديث 1258-1918, دار ومكتبة عدنان, بغداد, 2014.
3. جون أشر, مشاهدات جون أشر في العراق, ترجمة: جعفر خياط, ط1, دار الوراق للنشر المحدودة, بيروت, 2007.
4. جون غوردن لوريمر, دليل الخليج العربي, القسم التاريخي, ج3, ترجمة, مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر, الدوحة, 1967.
5. حسين محمد القهواتي, دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914, د.م, بغداد, 1980.
6. حسين محمد القهوائي, دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914, مطبعة الإرشاد, بغداد, 1980.
7. ديلك قايا, كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (1840-1876م), ترجمة, حازم سعيد ومصطفى زهران, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2008.
8. ستيفن همسلي لونكريك, أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث, ترجمة, جعفر الخياط, ط4, مكتبة اليقظة العربية الطبعة, بغداد, 1968.
9. ستيفن همسلي لونكريك, العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950 تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي, ج1, ترجمة: سليم طه التكريتي, د.م, بغداد, 1988.
10. سهيل صبحي سلمان, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958, ط1, شركة الخنساء للطباعة والنشر, بغداد, 2009.
11. طارق نافع الحمداني, ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر, الدار العلمية للطباعة والنشر, بيروت, 1989.
12. عباس العزاوي, تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية, بغداد, 1958.
13. عبد الحجة بلاغي, تاريخ نجف اشرف وحيره, طهران, 1950.
14. عبد الله النفيسي, دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث, بيروت, 1973.
15. عماد أحمد الجواهري, تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة 1914-1932, دار الحرية, بغداد, 1978.
16. الكسندر اداموف, ولاية البصرة ماضيها وحاضرها, ترجمة, هاشم صالح التكريتي, ج2, د.م, البصرة, 1982.
17. محمد باقر محمد تقي المجلسي, بحار الانوار, ج56, ط2, مؤسسة الوفاء, النجف, 1983.
18. محمد رؤوف الشيخلي, مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها, ج1, د.م, البصرة, 1972.
19. محمد سلمان حسن, التطور الاقتصادي في العراق, التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958, ج1, المكتبة العصرية للطباعة والنشر, بيروت, 1998.
20. المس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ترجمة, جعفر الخياط, ط2, بغداد, 1971.

21. يعقوب سركيس, مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد, القسم الثاني, مطبعة الأمل, بغداد, 1950.
22. يوسف رزق الله غنيمة, تجارة العراق قديماً وحديثاً, د.م, بغداد, 1922.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

1. أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس, تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا الى قيام حكم الاتحاديين 1872-1908م, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة عين شمس, 1993.
2. جاسم محمد حسن العدول, العراق في العهد الحميدي 1876-1908, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ, كلية الآداب, جامعة بغداد, 1975.
3. حسن ضاحي جبر الزهيري, مدينة كربلاء المقدسة دراسة تاريخية (منذ نشأتها حتى نهاية العصر العثماني), اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا, الجامعة الحرة في هولندا, فرع العراق, مركز الدراسة في البصرة, 2012.
4. رخاوي راضية وشعون محمد فروق, التنافس الانكليزي – الألماني في العراق 1871-1918, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية, جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة, الجزائر, 2017/2016.
5. عبد العزيز محسن محمد الكعبي, تطور تجارة العراق الخارجية 1939-1958 دراسة تاريخية, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ, كلية التربية, الجامعة المستنصرية, 2006.
6. عمر إبراهيم محمد الشلال, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1869-1914), اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة بغداد, 2008.
7. غانم محمد علي, النظام المالي العثماني في العراق 1255-1333هـ/1839-1914م, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة الموصل, 1989.
8. ياسين شهاب شكري, ولاية بغداد, 1872-1909م دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ, كلية الآداب, جامعة الموصل, 1994.

ثالثاً: البحوث المنشورة:

1. بدر غيلان العزاوي, تطور تجارة الترانسيت في العراق "الكمارك والمكوس", مجلة آفاق عربية, العدد 62, بغداد, نيسان 1972.
2. سامي ناظم حسين المنصوري, رسوم دفن الجنائز في مدينة كربلاء خلال العهد العثماني الأخير (دراسة وثائقية), مجلة السبط, مجلد6, العدد2, 2020.
3. محمد خورشيد باشا, سياحتنامة حدود, مجلة بحوث الثقافة التركية, العدد2, اسطنبول, 2000.

رابعاً: القواميس:

1.عبد النعيم محمد حسنين, قاموس الفارسية, القاهرة, 1982.

خامساً: الصحف:

1.جريدة الزوراء, العدد 75, 10 جمادي الآخر 1287هـ.
2.جريدة الاوقات البصرية, العدد13, 7 آب 1919.

Sources

First: Arabic and Arabized books:

1.Ishaq Naqqash, The Shiites of Iraq, translated by Abd al-Ilah al-Nuaimi, Dar al-Mada for Culture and Publishing, Damascus, 1996.

2.Enas Saadi Abdullah, The History of Modern Iraq 1258-1918, Adnan House and Library, Baghdad, 2014.

3.John Usher, John Usher's Observations in Iraq, Translated by: Jaafar Khayat, 1st Edition, Dar al-Warraq Publishing Ltd., Beirut, 2007.

4.John Gordon Lorimer, Guide to the Arabian Gulf, Historical Section, Part 3, translation, Translation Office of the Ruler's Court of Qatar, Doha, 1967.

5.Hussain Muhammad al-Qahwati, The Commercial Role of Basra in the Arabian Gulf 1869-1914, d.m., Baghdad, 1980.

6.Hussain Muhammad Al-Qahawi, The Commercial Role of Basra in the Arabian Gulf 1869-1914, Al-Irshad Press, Baghdad, 1980.

7.Dilk Qaya, Karbala in the Ottoman Archives, a documentary study (1840-1876 AD), translation, by Hazem Saeed and Mustafa Zahran, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2008.

8.Stephen Hemsley-Loncrik, Four Centuries of Modern Iraq's History, translation, Jaafar Al-Khayyat, 4th edition, The Arabic Awakening Library Edition, Baghdad, 1968.

9.Stephen Hemsley-Loncrik, Modern Iraq from 1900 to 1950, a political, social and economic history, part 1, translated by: Salim Taha Al-Tikriti, d.m., Baghdad, 1988.

10.Suhail Subhi Salman, Economic and Social Developments in Iraq 1945-1958, 1st Edition, Al-Khansa Printing and Publishing Company, Baghdad, 2009.

11.Tariq Nafeh Al-Hamdani, Political and Civilized Features in the History of Modern and Contemporary Iraq, Dar Al-Ilmiyya for Printing and Publishing, Beirut, 1989.

12.Abbas Al-Azzawi, History of Iraqi Coinage after the Abbasid Era, Baghdad, 1958.

13.Abd al-Hijjah Balaghi, History of Najaf Ashraf and his confusion, Tehran, 1950.

14.Abdullah Al-Nafisi, The Role of the Shiites in the Modern Political Development of Iraq, Beirut, 1973.

15.Imad Ahmed Al-Jawahiri, History of the Land Problem in Iraq and a Study of General Developments 1914-1932, Freedom House, Baghdad, 1978.

16.Alexander Adamov, Basra State, its past and present, translation, Hashem Salih Al-Tikriti, Volume 2, d.m, Basra, 1982.
17.Muhammad Baqir Muhammad Taqi al-Majlisi, Bihar al-Anwar, Part 56, 2nd floor, Al-Wafa Institution, Najaf, 1983.
18.Muhammad Raouf Al-Sheikhly, Stages of Life in the Dark Period and Beyond, Part 1, d.m, Basra, 1972.
19.Muhammad Salman Hassan, Economic Development in Iraq, Foreign Trade and Economic Development 1864-1958, Volume 1, Al-Asriya Library for Printing and Publishing, Beirut, 1998.
20.Touch Bell, Chapters from the Recent History of Iraq, translated by Jaafar Al-Khayat, 2nd Edition, Baghdad, 1971.
21.Ya'qub Sarkis, Iraqi Investigations in Geography, History, Archeology and Baghdad's Plans, Part Two, Al-Amal Press, Baghdad, 1950.
22. Youssef Rizkallah Ghanima, Iraq's trade in ancient and modern times, d.d., Baghdad, 1922.

Second: Letters and Dissertations:

1.Ashraf Muhammad Abd al-Rahman al-Sayyid Mu'nis, Iraq's political history from the end of Midhat Pasha's rule to the establishment of the federalist rule 1872-1908 CE, Master's thesis submitted to the Faculty of Arts, Ain Shams University, 1993.
2.Jassim Muhammad Hassan Al-Adoul, Iraq in the Hamidi era 1876-1908, a master's thesis submitted to the Department of History, College of Arts, University of Baghdad, 1975.
3. Hassan Dahi Jabr Al-Zuhairi, the holy city of Karbala, a historical study (from its inception until the end of the Ottoman era), a doctoral thesis submitted to the College of Graduate Studies, Free University in the Netherlands, Iraq Branch, Study Center in Basra, 2012.
4.Rakhaoui Radhia and Shawoun Mohamed Farouk, Anglo-German competition in Iraq 1871-1918, Master's thesis submitted to the Faculty of Social Humanities, Djilali Bounaama University, Khemis Miliana, Algeria, 2016/2017.
5.Abdul Aziz Mohsen Muhammad Al Kaabi, The Evolution of Iraq's Foreign Trade 1939-1958, a historical study, a master's thesis submitted to the Department of History, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006.
6.Omar Ibrahim Muhammad al-Shalal, Economic and Social Developments in Iraq (1869-1914), a doctoral thesis submitted to the College of Arts, University of Baghdad, 2008.

7.Ghanem Muhammad Ali, The Ottoman Financial System in Iraq 1255-1333 AH / 1839-1914 AD, Master's thesis submitted to the College of Arts, University of Mosul, 1989.
8.Yassin Shihab Shukri, State of Baghdad, 1872-1909 A.D. A study of its administrative and economic conditions, Master's thesis submitted to the Department of History, College of Arts, University of Mosul, 1994.

Third: Published Research:

1.Bader Ghaylan Al-Azzawi, The Evolution of Transit Trade in Iraq, "Customs and Excise", Arab Horizons Magazine, No. 62, Baghdad, April 1972.
2.Sami Nazim Hussein Al-Mansoori, Funeral Burial Fees in the City of Karbala during the Last Ottoman Era (Documentary Study), Al-Sibt Magazine, Volume 6, Issue 2, 2020.
3.Muhammad Khurshid Pasha, Tourism of Borders, Journal of Turkish Culture Research, No. 2, Istanbul, 2000.

Fourth: Dictionaries:

4.Abdel Naim Muhammad Hassanein, Persian Dictionary, Cairo, 1982.

Fifth: Newspapers:

1.Al-Zawraa newspaper, issue 75, 10 Jumada al-Thani 1287 AH.
2. Al-Awqat Al-bsra newspaper, issue 13, August 7, 1919.

Iranian-Ottoman relations 1848-1896 and their impact on Iraq's economic situation

Abstract

The study of Iranian-Ottoman relations is one of the important studies in the modern history of Iraq, especially with the accession of Nasir al-Din Shah Qajar in Iran at the end of the eighteenth century, which was the beginning of calm between the two sides, and of course the policy of the two countries was reflected in the states of Iraq in various aspects, especially The economic ones, as Iraq witnessed during the period 1848-1896 the reflection of the developments of the Iranian-Ottoman relations that directly affected its economic conditions, including the positive results that these relations left for the cessation of conflict and military activity for both countries in which Iraq was an arena for the Iranian-Ottoman conflicts In addition to the good effects that resulted in the economic and commercial cooperation fields, so the research was divided into two main topics. The first topic focused on studying Iran’s trade with the Ottoman states of Iraq and its impact on the economic conditions in the states of Iraq, while the second topic focused on the study of the policy of Financial taxes and their implications for Iraq.